IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2023) 13 (4): 46-57

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abass Sami Hamed, Awad Khalid Rokan & Abed Muhannad Khamis. The role of small projects in achieving the economic dimension of sustainable development in Iraq For the period (2004-2021). ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2023) 13 (4):46-57.**

The role of small projects in achieving the economic dimension of sustainable development in Iraq For the period (2004-2021)

Sami Hamed Abass [1], Khalid Rokan Awad [2], Muhannad Khamis Abed [3]

[(1,2,3)] *University of Fallujah, Alanbar, Iraq*

muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq[1]
khalid_rokan@uofalluja.edu.iq[2]
dr.samihamed@uofallujah.edu.iq[3]

Abstract: This research aims to identify small projects and their role in achieving the economic dimension of sustainable development in Iraq for the period (2004-2021), as well as analyzing the relationship between small projects and the economic dimension of sustainable development represented by the average per capita through the use of the quantitative method. This research showed the importance of small projects in creating job opportunities, generating income and unemployment and poverty, which contributes to activating sustainable development indicators as well as its contribution to the optimal exploitation of local resources and then preserving the environment. The research concluded through the quantitative method that there is a long term of equilibrium relationship The term between small projects and the economic dimension of sustainable development in Iraq during the study period., and this means that small projects contribute in one way or another to activating the indicators of the economic dimension of sustainable development in Iraq.

Keywords: Small Projects, Sustainable Development, Economic Dimension.

دور المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

أ.م.د سامي حميد عباس [١] ، أ.م.د خالد روكان عواد [٢] ، أ.م.د مهند خميس عبد [٣]

[(١،٢،٣)] *جامعة الفلوجة، الانبار، العراق*

المستخلص: يهدف هذا البحث الى التعرف على المشروعات الصغيرة ومعرفة دورها في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمده (٢٠٠٤ – ٢٠٢١) , فضلاً عن تحليل العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال استخدام الاسلوب الكمي , وقد اظهر البحث اهمية المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل وتوليد الدخول , الامر الذي يُسهم في تفعيل مؤشرات التنمية المستدامة فضلا عن مساهمتها في استغلال الموارد المحلية بالشكل الامثل ثم المحافظة على البيئة وقد توصل البحث من خلال الاسلوب الكمي الى ان

هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال مدة الدراسة , فضلاً عن ان مؤشرات المشروعات الصغيرة لها تأثير على هذا البعد الاقتصادي , كذلك تبين من الجانب التطبيقي وجود علاقة طردية بينهما خلال مدة الدراسة , وهذا يعني إن المشروعات الصغيرة تساهم بشكل أو باخر في تفعيل مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق .

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي.

Corresponding Author: E-mail: muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

١ المقدمة

تشكل المشروعات الصغيرة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وضمان مهم لاستدامة التنمية وتحتل اهمية كبيره في معظم الاقتصادات سواء كانت المتقدمة او النامية ، اذ تؤدي دوراً مهماً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمعظم دول العالم ، لما تساهم به من توفير لفرص العمل وتخفيض لمعدلات البطالة والفقر , فضلاً عن تنويع الهيكل الانتاجي ، كذلك تُسهم في اكتساب المهارات الفنية والتقنية وتلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات وتدعم الميزان التجاري من خلال تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات ، واستخدام المدخلات المحلية من المواد الأولية في ضوء تنشيط الطلب المحلي عليها ، الامر الذي جعل العديد من الدول النامية تُعول على المشروعات الصغيرة في حل مشكلاتها الاقتصادية .

اما في العراق ونتيجة للواقع الذي يعيشه واعتماده بشكل كلي على ايرادات القطاع النفطي , تأتي اهمية التركيز وبشكل كبير على هذا النوع من المشروعات لتكاليفها المنخفضة مقارنه بالمشروعات الكبيرة , فضلاً عما تُسهم به هذه المشروعات من تشغيل للأيدي العاملة العاطلة وتنويع للإنتاج , الامر الذي يؤثر ايجاباً في زيادة الايرادات سواء كانت للدولة ام الافراد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

٢ مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من تدهور كبير متمثل بالصدمات والازمات الاقتصادية منها تراجع الناتج المحلي الاجمالي ، وقلة الصادرات وتفشي البطالة وعجز في الميزان التجاري ، بسبب غياب الرؤية التنموية والسياسات الملائمة , فضلا عن غياب سياسة الاستدامة البيئية التي ادت الى تدهور البيئة ، ونظرا لا هميه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي من حيث معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور وفاعلية المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

٣ اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الدور الذي من الممكن ان تؤديه المشروعات الصغيرة في تشغيل العاطلين وزيادة الدخل لدى الافراد وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال معرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال المدة المدروسة .

٤ فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من ان المشروعات الصغيرة تؤثر بشكل ايجابي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، من خلال وجود علاقة توازنية ايجابية طويلة الاجل بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال مدة الدراسة.

٥ هدف البحث

تتمثل اهداف البحث في الاتي :

أ- التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة

ب- تحليل العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال استخدام نموذج ARDL.

٦ منهج البحث

ان المنهج المعتمد في هذا البحث المنهج الاستقرائي لدراسة وتحليل العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال المدة المدروسة، فضلاً عن الاسلوب التطبيقي القائم على القياس الاقتصادي لمعرفة نتائج العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. .

٧ هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور، خصص المحور الأول لدراسة الجانب النظري والمفاهيمي للمشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة، فيما اهتم المحور الثاني بتطور المشروعات الصغيرة وتحليل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق وتحليل العلاقة بينهما خلال مدة البحث، أما المحور الثالث فقد ركز على استخدام الاسلوب القياسي لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: - الإطار النظري والمفاهيمي للمشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة

تحتل المشروعات الصغيرة اهميه كبيره في اقتصادات معظم دول العالم ولاسيما النامية منها ، كونها تمثل العمود الفقري لمجمل المشروعات ، لما لها من دور فاعل في تحقيق اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة ، فمفهوم المشروعات الصغيرة يثير جدلاً كبيرا بين المهتمين بها ، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد الذي حظيت به المشروعات الصغيرة ، الا انه لا يوجد اتفاق حول مفهومها ، ويعود السبب في ذلك الى الاختلاف في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من دوله الى اخرى ، فضلا عن تباين المعايير التي يتم بموجبها تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ، في حين تشير التنمية المستدامة على مستوى المشروع بانها استهلاك المشروع لمواردها وضرورة الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها وذلك من خلال الاستخدام الرشيد لها لذا سنتطرق من خلال هذا المحور الى المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة من خلال الاتي :

اولا: مفهوم المشروعات الصغيرة

اختلف الباحثون في اعطاء مفهوم ثابت للمشروعات الصغيرة، اذ ان تحديد مفهوم للمشروع الصغير يختلف باختلاف الزمان والمكان والنشاط الاقتصادي، وظهرت عده محاولات لتعريف المشروع الصغير استنادا الى بعض الصفات التي يتم من خلالها معرفة مفهوم المشروع الصغير، كعدد العمال وحجم المبيعات ورأس مال المشروع، لذا فان مصطلح المشروعات الصغيرة يشمل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص او في مشروع صغير يستخدم عدد معين من العاملين.

وقد عرفت منظمه الامم المتحدة المشروعات الصغيرة، بانها المشروعات التي يشرف عليها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الاجل (الاستراتيجية) والقصيرة الاجل (التكتيكية) ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠-١٥) عامل.

في حين هناك من يعرفها بانها مشاريع فردية تركز على مجالات الاستثمار من خلال توجيهها نحو قطاعات الاستثمار ذات الصلة بزيادة القدرة الإنتاجية، وتساهم في خلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، مما يعمل على زيادة دخل الناس وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

اما لجنة التنمية الاقتصادية فتعرف المشروع الصغيرة على انه المشروع الذي يتميز بخاصيتين من الخصائص التالية (يحمل الطابع الشخصي الى حد كبير , يعتمد بشكل كبير على مصادر تمويل رأس المال الداخلية , يديره صاحبه بشكل مستقل وشخصي) ويشير هذا المفهوم الى ان المشروعات الصغيرة هي مؤسسه شخصيه مستقلة من راس المال والإدارة تعمل في سوق المنافسة الكاملة في بيئة محليه غالبا ، وعناصر انتاجها محدودة مقارنة بالمؤسسات الاخرى , اما بالنسبة للعراق فقد وضح مفهوم المشروعات الصغيرة حسب الحجم بأنها مشاريع توظف اقل من ١٠ عمال وتستخدم رأس مال اقل من مليون دينار.

واستكمالاً لما تقدم يمكن القول ان المشروعات الصغيرة تعرف على انها المشروعات التي يعمل فيها عدد محدود من العاملين، وتختلف من دولة الى اخرى استناداً الى طبيعة الاقتصاد والى مدى التقدم التكنلوجي الذي شهده ذلك البلد، فضلاً عن عدد العاملين حسب رؤية كل بلد فيما يخص اقامة هذا المشروع، وغيرها من المعايير التي على اساسها يعرف المشروع الاقتصادي الصغير.

ثانياً: اهميه المشروعات الصغيرة

تحتل المشروعات الصغيرة اهمية كبيره باعتبارها ركيزة اساسية للتنمية المستدامة في الدول النامية ومنها العراق ، لما لها من مساهمات في استغلال الموارد المحلية بشكل امثل ورشيد وتخفيض البطالة وتحقيق التوازن والتوزيع العادل للدخل ، وان التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الاساس على استغلال الموارد المحلية وتنميتها وجعلها في مقدمه التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص ، لذا فالمشروعات الصغيرة هي الطريق الامثل لاستغلال الموارد المحلية غير المستغلة لان طلبها على راس المال محدود ، وبالتالي فان المدخرات القليلة تكون كافيه لأنشاء مشروع معين من شانه ان يؤدي الى زياده الانتاج وتلبيه الحاجات الأساسية للبلد ، كما ان المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً مهماً في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية لان جزءاً منها يقوم على استخدام وتدوير مخلفات المشروعات الصناعية الكبيرة ، ثم المحافظة على الموارد القابلة للنضوب , وبناء على ما تقدم يمكن القول ان المشروعات الصغيرة تؤدي دورا كبيرا في عمليه التنمية المستدامة ، ويمكن توضيح ذلك بالاتي :

١- تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحويل المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار وتعبئة رأس المال الذي يمكن تخصيصه للاستهلاك ، مما يزيد المدخرات والاستثمار وبالتالي يزيد الناتج المحلي الإجمالي .
٢- تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في معالجه مشكلتي البطالة والفقر، وذلك بسبب انتشارها الواسع في المناطق كافة ، لأنها تحتاج الى قدره ضئيلة من خدمات البنى التحتية ، الامر الذي يعمل على توفير فرص عمل للسكان ومن ثم الحد من البطالة وتقليل نسبة الفقر .
٣- تعزز المشاريع الصغيرة تنمية المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وتفتح مجالاً واسعاً للمبادرات الفردية والتوظيف الذاتي ، مما يقلل الضغط على القطاع العام لتوفير الوظائف ويساعد العمال على اكتساب المهارات التي يمكن أن تسهل وتساعد على الانتقال إلى وظائف أفضل.
٤- للمشروعات الصغيرة القدرة على انتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير حيث تقوم المشروعات الصغيرة بتغذية المشروعات الكبيرة من خلال توفير المواد الأولية اللازمة لها ، كما ان لها القدرة على انتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة ، ومن ثم زيادة الاحتفاظ بالعملات الأجنبية .
٥- تسهم المشروعات الصغيرة في التخفيض من حدة التضخم من خلال توظيف الاموال المعطلة واستخدامها في عمليه الانتاج وتوليد الدخل وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

٦- تعتبر المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية، حيث توفر هذه المشاريع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي لا توفره المشاريع الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية وتلعب دوراً في الاقتصاد الوطني من خلال المشاركة الشعبية.
٧- تُعد المشاريع الصغيرة أحد أهم الآليات المستخدمة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات وكذلك الخدمات، والتي بدورها تشكل هيكل الإنتاج الاقتصادي لمعظم دول العالم.

ثالثاً: خصائص المشروعات الصغيرة

تتميز المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات قدرة كبيرة على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء النامية منها او المتقدمة، رغم اختلاف هياكلها الاقتصادية واوضاعها الاجتماعية ويمكن تمثيل تلك الخصائص من خلال الاتي:

١- تتصف المشروعات الصغيرة بالمرونة الكبيرة لاحتياجات السوق، فيما يتعلق بإنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق، ولا تتنافس مع المشروعات الكبيرة من حيث الاسواق.
٢- قدرتها على تشغيل قوة عاملة بأعداد كبيره والتي لا تحتاج الى مهارات عالية، يمكن ان تستوعب العمالة غير الماهرة والماهرة وبتكلفة منخفضة مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
٣- يمكن تنفيذ هذه المشاريع في القرى والمناطق الريفية القريبة من مصادر المواد الأولية، حيث أنها تمثل وسيلة لتنمية هذه المناطق، خاصة وأن هذه المشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة، بالإضافة إلى قدرتها على الاستجابة للخصائص المحلية حسب درجة وفرة عوامل الإنتاج.
٤- لا تتطلب هذه المشروعات راس مال كبير، الامر الذي يعكس سهول تأسيس هذا النوع من المشروعات لأنها بطبيعتها مشروعات فردية او عائلية، فهي أكثر كفاءة في توظيف راس المال.
٥- تتميز هذه المشروعات بانتشارها الجغرافي الواسع، مما يجعلها تستفيد من مزايا الموقع في الحصول على المواد الخام المحلية وتخفيض تكاليف النقل وتخفيف الهجرة من الريف الى المدينة.
٦- اهم ما يميز هذه المشروعات هو تمكين المرأة، حيث ان هذه المشروعات تستقطب عدد كبير من النساء للعمل كما انها تتوافق مع متطلبات عمل المرأة.

رابعاً: مفهوم التنمية المستدامة:

ان موضوع الاستدامة ليس موضوعا وليدة الساعة ، وانما جاء بناء على مجموعه من الاصطلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة وكنتيجة ايضا للتجاوزات الخطيرة التي اصابت الكرة الأرضية بسبب انشطة الإنسان غير الواعية ، وبسبب الاستعمال اللاعقلاني وغير الرشيد للموارد المتاحة ، لذا فقد برز الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة اوائل سبعينات القرن الماضي ، كما انتشر هذا المفهوم بشكل واسع اوائل الثمانينات , بسبب ازدياد الوعي البيئي نتيجة للاهتمام الذي اشارت اليه تقارير نادي روما الشهير ونتائج مؤتمر ستوكهولم ، لذا فان مفهوم التنمية المستدامة يُعد من المفاهيم المستحدثة , فقد اكدت الامم المتحدة دعوتها الى الحفاظ على عمليات البيئة الاساسية العالمية وفي هذا السياق تُعرف التنمية المستدامة على انها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الامثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية , وعليه فان هذا المفهوم يهدف الى الحفاظ على التقدم الاقتصادي مع حماية القيمة طويلة الاجل للبيئة وعلية يمكن القول ان هذا المفهوم يوفر اطار عمل لتكامل السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية .

في حين هناك من يعرفها على انها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الاجيال، حيث أن الطاقة الإنتاجية ليست موردًا استهلاكيًا تستهلكه الأجيال الحالية، ولكنها تتجاوز هذه النوعية من الطاقة الإنتاجية، والتي تشمل، بالإضافة إلى الجانب المادي أو المعنوي أو المعرفي، والذي يتضمن حجم وطبيعة المدخرات ونوعية الاستثمار من هذه الفوائض وترشيد استهلاك الموارد الحالية والمستقبلية.

كما يتم تعريفها على أنها تنمية تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للناس، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها لفترة طويلة لتلبية احتياجات الأجيال القادمة، مع محاولة إيجاد بدائل لهذه الموارد بطريقة مناسبة، لا يؤدي إلى مشكلة بيئية، بغض النظر عما إذا كانت الموارد متجددة أم لا، بسبب العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة والبيئة. ويشير هذا المفهوم الى تغير نمط الاستهلاك من خلال التوجه الى الطاقة البديلة وتنمية الموارد المتاحة وتوظيفها من اجل زيادة معدلات الدخل وبالتالي رفع المستوى المعاشي.

اما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة على انها العملية التي يتم بموجبها تحقيق التكافؤ المتصل الذي يتيح للأجيال القادمة الفرصة التنموية الحالية نفسها وذلك من خلال ضمان ثبات راس المال الشامل او زيادته عبر الزمن , لذا فان هذا المفهوم يركز على البعد الرأسمالي وضمان تنميته او ثباته بالطريقة التي لا تؤثر على حصص الاجيال القادمة مع ترسيخ مبادئ العدالة في الحصول على الفرص التنموية وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول ان التنمية المستدامة هي من اهم الاهداف التي تسعى اليها معظم الدول كونها الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق العدالة الاجتماعية , فضلاً عن انها تُمثل احد الادوات الاساسية التي تركز على الانشطة البشرية من خلال قدرتها على تلبية احتياجات الانسان ورغباته دون استنزاف لتلك الموارد , من خلال تحقيق التوازن بين ما يحتاجه الجيل الحاضر وما تحتاجه الاجيال المستقبلية .

خامساً: ابعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة ابعاد متعددة ومتداخله، وهذه الابعاد اكثر شمولاً مما تتضمنه التنمية الاقتصادية والتي تهدف الى تحقيق معدلات نمط اقتصادية في الاجل القصير والمتوسط، لا تقتصر التنمية المستدامة على الجانب البيئي، بل تشمل أيضًا الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في اطار يمتاز بالترشيد للموارد، الا ان اهم تلك العناصر هو البعد الاقتصادي كونه يركز على العنصر البشري باعتباره العنصر الاساس في تحقيق التنمية المستدامة، وكما موضح في المخطط التالي:

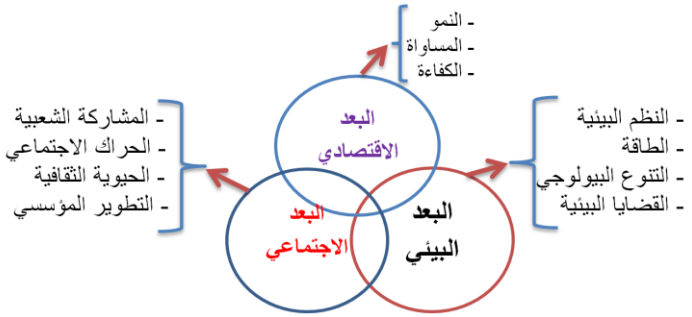

الشكل (١) تكامل وتداخل ابعاد عمليه التنمية المستدامة
المصدر : ابو النصر، مدحت و ياسمين ، مدحت محمد (٢٠١٧) ، **التنمية المستدامة مفهومها – ابعادها - مؤشراتها** , المجموعة العربية للتدريب والنشر , ص ١٦٢.

وبالتالي ، فإن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة تعني الحاجة إلى تغييرات كبيرة وضرورية في المجتمع ، ولكي يرتكز هذا التطور على أساس متين ، يجب أن يعتمد على مخزون رأس المال الذي يدعمه ويعتمد عليه , ويشمل جميع بيانات وإمكانيات المجتمع ويعكس محتوى ومكونات قياس هذا التطور , وعليه فأن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المتمثلة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد من اضافة عملية رابعة هي صيانة الموارد ، فالتنمية المستدامة هنا تعني الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة افضل ذات قيمة عالية لكافة افراد المجتمع في الحاضر والمستقبل .

لذا يسعى الاقتصاديون دائماً الى تعظيم مستويات الرفاهية المادية، في حين يركز للمختصين والخبراء على الحفاظ على تكامل النظم البيئية اللازمة لاستقرار النظام العالمي، اما علماء الاجتماع والاقتصاد فيرون ان الانسان وتلبية احتياجاته ورغباته في الرفاهية والتمكين الاجتماعي هي عناصر اساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وان هذه التنمية لا يمكن ان تحقق الا عندما تكون اهداف الإدارة العليا للبلد ممكنة من الفاعلية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية وقابل للتطبيق من الناحية البيئية.

فالبعد الاقتصادي يتمحور حول عناصر مهمة هي تحقيق النمو الكفوء في استغلال الموارد والمساوات في تلبية الحاجات الأساسية للمواطن وتعديل الاستهلاك لتصبح اكثر استدامة , بينما يركز البعد الاجتماعي على حقيقة أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ومرتبط بالعدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر وتخصيص الموارد وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لكل من يحتاجها ، وكذلك أهمية المشاركة البشرية في صنع القرار والوصول إلى المعلومات ، أما البعد البيئي فيعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمقبلة والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتهيئة الظروف التي تضمن مستوى معيشيًا يتناسب مع مرور الزمن , وتؤكد التنمية المستدامة على مبدأ الاحتياجات البشرية ، والهدف هو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية .

واستناداً إلى كل ما سبق، فإن البعد الاقتصادي يُعد حجر الاساس بالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة كون هذا البعد يركز على تحسين المستوى المعاشي واعادة توزيع الدخل فكلما تحقق هذا البعد كلما ساعد ذلك على تحقيق باقي الابعاد وباقي المؤشرات لان العنصر الاساس يعتبر دخل الفرد وكلما زاد دخل الفرد كلما ساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة لان اساس التنمية هو العنصر البشري لأنه يُعد العنصر الفعال لتحقيق معظم مؤشرات التنمية وبكل اشكالها.

سادساً: اهداف التنمية المستدامة

ان التركيز على الانسان يعد من اهم الاهداف التي نصت عليها تقارير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ويمكن توضيح اهم اهداف التنمية المستدامة من خلال الاتي:

١- **التركيز على الانسان**: ان التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الاساسية للإفراد في المقام الاول والمقصود بالاحتياجات الاساسية هنا هي غذاء مسكن تعليم صحة أي كل ما يتضمن تحسين حياة الانسان المادية والاجتماعية , وهذا ما اكدته تقارير الامم المتحدة التي نصت على ان التنمية يجب ان توجه لاشباع حاجات الانسان من خلال توفير مختلف ضروريات الحياة من ماء وهواء وتربة ومصادر طبيعية ومصادر طاقة بشرط عدم الهدر او استنزاف لهذه الموارد .

٢- **السعي الى تحقيق العدالة بين الاجيال:** ان التنمية المستدامة تتضمن فكرة العدالة بين الافراد وبين الاجيال والشعوب من خلال تقاسم راس المال الطبيعي ما بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية وايضاً من خلال استخدامهم للموارد الطبيعية سواء كانت متجددة او ناضبة , لان هذا يؤدي الى خدمة مصالحهم كونها تؤدي الى تقليل التلوث من اجل الحصول على بيئة سليمة .

٣- **احترام البيئة** : لتحقيق التنمية المستدامة يجب ان تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية , وتعد التغيرات في السياسة الاقتصادية شرطاً ضرورياً لحل المشكلات البيئية .

٤- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية** : من اجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن هدرها بإسراف , كون الانسان يعد من العوامل التي تؤثر على التوازن الطبيعي بسبب استغلاله غير العقلاني والمفرط للموارد الطبيعية , مما يُسهم في تفاقم مشاكل البيئة واضطراب واختلال التوازن .

٥- **ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع** : تهدف التنمية المستدامة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التكنولوجيا الحديثة في التنمية وكيفية استخدامها لتحسين نوعية حياة المجتمع ، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا.

المحور الثاني: ـ تطور المشروعات الصغيرة والمؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة والعلاقة بينهما

اولا: تطور المشروعات الصغيرة

حث العراق على انشاء وتمويل المشروعات الصغيرة ولا سيما بعد عام ٢٠٠٤ , نتيجة لتعرض العديد من المشروعات الحكومية الكبيرة الى النهب والتخريب لما مر به البلد من اوضاع امنية , الامر الذي اسهم في تعطل حركة التجارة الداخلية , وزيادة الاعتماد على الاستيراد لتغطية طلبات المستهلكين , بالإضافة إلى ظهور فئة كبيرة من العاطلين عن العمل ، سواء كانوا من ذوي الخبرة في المنظمات الصناعية التي تم تدميرها ، أو خريجي الجامعات الذين وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل ، مما يضطرهم للبحث عن عمل خارج تخصصهم العلمي , لذا يمكن القول ان استراتيجيات التنمية الوطنية بعد عام ٢٠٠٤ ركزت على الاهتمام بتلك المشروعات من خلال حثها على زيادة هكذا مشروعات لما تساهم به من خلال تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة عن طريق زياده توظيف وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ، كما انها توفر فرص العمل وتؤدي دوراً مهماً في الحد من ظاهرة البطالة والحد من الطلب على الوظائف الحكومية ، كما يعكس هذا البعد مدى طاقة المشروعات الصغيرة في استخدام عنصر العمل ، ونظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي والضعف الذي يعانيه من عدم تنوع قطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الاجمالي ، اصبح من الضروري ان يتجه نحو قطاع المشروعات الصغيرة ، ومن احل الوقوف على واقع تلك المشروعات سنتطرق الى اعداد تللك المشروعات ومعرفة اهميتها ودورها في توظيف العاطلين عن العمل وتقليل نسبة الفقر من خلال الجدول (١)

جدول (١) اعداد المشروعات الصغيرة واعداد العاملين فيها ومجموع الانتاج لهذه المشروعات في العراق للمده (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	عدد المشروعات الصغيرة	مجموع المشروعات	نسبة المشروعات الصغيرة الى اجمالي المشروعات	عدد العاملين في المشروعات الصغيرة	مجموع العاملين	نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة الى مجموع العاملين	مجموع الانتاج (مليون دينار)
٢٠٠٤	17599	18180	96.8	64338	208540	30.8	815977845
٢٠٠٥	10088	10616	95	36379	180644	20.1	658655361
٢٠٠٦	11620	12983	97.2	46494	213699	21.7	1103756794
٢٠٠٧	13406	13886	96.5	53679	227235	23.6	812441115
٢٠٠٨	13905	15146	98	50264	224859	22.4	798674324
٢٠٠٩	10289	15835	96.5	27780	210790	13.1	815953528
٢٠١٠	11131	19987	95.7	36898	217049	16.9	1556336009
٢٠١١	47281	25951	97.4	145358	337594	43	3896267446
٢٠١٢	43669	34308	98.1	146210	347211	42.1	4567101970
٢٠١٣	27694	28577	96.7	92059	271506	33.9	3289710372
٢٠١٤	21809	26745	96.5	84272	221006	38.1	1924980220
٢٠١٥	22480	23172	97	67157	197872	33.9	1823968011
٢٠١٦	25966	26711	97.2	81920	193943	42.2	2079914583
٢٠١٧	27856	27589	97.3	93644	207539	45.1	2016330483
٢٠١٨	25747	28745	96.5	83375	200306	41.6	1939288736
٢٠١٩	24576	27193	97.5	75700	205527	24.2	1893267583
٢٠٢٠	26247	27154	96.6	86663	216092	40.1	1751558796
٢٠٢١	26772	٢٨٢٠٥	٩٤,٩	90894	٢٢٠٦٤١	٤١,١	2519890028

المصدر: وزارة التخطيط، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

يتضح من الجدول اعلاه تذبذب اعداد المشروعات الصغيرة ارتفاعاً وانخفاضاً ، اذ بلغ عدد المشروعات الصغيرة (١٧٥٩٩) مشروعا عام ٢٠٠٤ ونسبه مساهمه بلغت (٩٦,٨٪) من اجمالي المشروعات الصغيرة ثم ازداد عدد المشروعات الصغيرة حتى وصل الى(٤٧٢٨١) مشروعا عام ٢٠١١ ونسبه مساهمة بلغت (٩٧,٤ %) ثم اخذت بالانخفاض والتذبذب حتى بلغت (٢٦٧٧٢) مشروعا عام ٢٠٢١ وبنسبة مساهمة بلغت (٩٤,٩٪) , اما بخصوص اعداد العاملين في المشروعات الصغيرة في الطرق يلاحظ من الجدول (١) ان عدد العاملين بلغ (٦٤٣٣٨) عاملاً عام ٢٠٠٤ من المشروعات الصغيرة ونسبة مساهمة بلغت (٣٠,٨٪) من اجمالي عدد العاملين ثم انخفض العدد في عام ٢٠٠٥ ليصل الى (٣٦٣٧٩)عاملاً ونسبه مساهمة (٢٠,١٪) ويعود سبب انخفاض عدد العاملين الى انخفاض عدد المشروعات الصغيرة خلال ذلك العام ، ثم ازداد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة بعد ذلك , اذ بلغ العدد (٥٣٦٧٩) عاملاً ونسب مساهمة بلغت (٢٣,٦٪) عام ٢٠٠٧ بسبب زياد عدد المشروعات الصغيرة خلال ذلك العام , فضلاً عن المبادرات التي اطلقتها الدولة من اجل الاهتمام بهذه المشروعات لتقليل حجم البطالة والفقر ودفع عجلة التنمية

الاقتصادية الى الامام ، اما بعد ذلك اخذ اعداد العاملين في المشروعات بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة للظروف التي مر بها العراق خلال مدة الدراسة الى ان بلغ حوالي (٩٠٨٩٤) عاملاً وبنسبة مساهمة بلغت (٤١,١٪) وهي نسبة لا يستهان بها .
اما مجموع الانتاج لهذه المشروعات فهو يعكس مدى نمو وتطور هذه المشروعات ، لان زيادة الانتاج لهذه المشروعات يُسهم في زياده الناتج المحلي الاجمالي ، ويلاحظ من الجدول اعلاه ان اجمالي الانتاج لهذه المشروعات اخذ بالتذبذب ايضاً نتيجة للظروف التي شهدها العراق خلال مدة الدراسة اذ ارتفع من (815977845) مليون دينار عام ٢٠٠٥ الى (4567101970) مليون دينار عام ٢٠١٣ نتيجة لزيادة عدد المشروعات الصغيرة خلال هذه المدة , فضلاً عن المبادرات التي اطلقتها الدولة من اجل الاهتمام بهذه المشروعات , في حين انخفض بعد ذلك نتيجة الى ما شهده العراق من عمليات ارعابيه ومارافقها من عمليات تحرير , الامر الذي عمل على تدني انتاج هذه المشروعات بسبب توقفها نتيجة الاحداث التي تم ذكرها , الا ان اجمالي الانتاج لهذه المشروعات عاد وارتفع مرة اخرى نتيجة لتحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية وما رافق ذلك من استئناف العديد من المشروعات لتصل في عام ٢٠٢١ الى (2519890028) مليون دينار , نتيجة لزيادة الدعم الحكومي لهذه المشروعات كونها المحور الاساسي في قياده عمليه التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتسريع النمو والحد من ظاهرة البطالة والتقليل من نسبة الفقر, ومما تقدم يمكن القول ان هذه المشروعات لها اهمية كبيرة لا يستهان بها سواء في تشغيل العاملين او في زيادة مصادر الدخل , لذا لابد من الاهتمام بها من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام .

ثانياً: تطور المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة

كما تم التطرق سابقاً ان البعد الاقتصادي يمثل اهم ابعاد التنمية المستدامة , لأنه يتصل بالفرد وبمتوسط دخله من الناتج المحلي الاجمالي , اذ يمثل هذا المؤشر مقياسا لمعرفة مستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد ، وهو يعد من المقاييس الأكثر استخداماً لقياس الأداء الاقتصادي والرفاهية التي وصل إليها الاقتصاد ، كما يُعد من مؤشرات النمو الاقتصادي واخذ مساحة من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين الذين استندوا إلى أهمية هذا المعيار , اما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيعد هو الآخر من ضمن المؤشرات الفاعلة التي تعد ضرورية ومكملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد (**عواد , ٢٠١٩ : ١٤٤**) ، فهو يمثل أحد الأدوات التي تستخدم لقياس التطور والتقدم الاقتصادي في بلد ما ، فهو يقيس الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع والتي تمثل بكونها احد متطلبات الاستقرار الاقتصادي ، وبمتابعة الجدول (٢) نلاحظ حزمة التطورات التي مر بها الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق من جراء تأثره بمجموعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت على البلد ، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٤ ، ويلاحظ من الجدول ادناه تحسن ملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (53235358.7) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وهذا التحسن دفع باتجاه تحسن وزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (١٩٦١٥٣٩) دينار لنفس العام ، واستمرت الزيادات في الناتج المحلي الاجمالي حتى بلغ عام ٢٠٠٨ (157026062) مليون دينار اما متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد شهد ايضاً تزايد لنفس العام اذ بلغ (5135296) دينار، وجاء التحسن هذا نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية وازدياد علاقات العراق الاقتصادية الدولية على أثر تنشيط حركة تجارة العراق مع دول العالم بشكل أكبر ونمت العلاقات الدولية مع بقية دول العالم التي زادت على أثرها حصيلة الصادرات ولاسيما زيادة تدفق النفط العراقي مما ساعد على زيادة العوائد والموارد المالية من الصادرات الأمر الذي أدى إلى تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ، ثم انخفض بعد ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٩ ليبلغ متوسط نصيب الفرد ليبلغ (4125861) دينار ، ثم اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) بسبب حالة العودة إلى الاستقرار بعد الأزمة المالية العالمية ، غير ان طبيعة الحال للناتج المحلي الاجمالي تعثرت من جديد في المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) كما يشير اليها الجدول ادناه وذلك بسبب تداعيات الحرب على الإرهاب والتي اجتاحت بعض محافظات العراق وكبدتها خسائر وأضرار مالية ، غير أن تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الاستقرار للبلاد مع مزامنة ارتفاع أسعار النفط انعش الناتج المحلي الاجمالي ودفع إلى زيادته ليصل إلى (254870185) مليون دينار عام ٢٠١٨ كما رافق ذلك تحسن ملحوظ بمتوسط دخل الفرد ليصل إلى (6685263) دينار لنفس العام ، غير أن تغير أسعار النفط الخام نحو الانخفاض بسبب ما مر به العالم من احداث (Covid-19) وتوقف الحياة وانخفاض الصادرات النفطية ، دفعت إلى تراجع إيرادات العراق المالية المتأتية من منتجات القطاع النفطي مما أثر سلباً على الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (219774000) مليون دينار عام ٢٠٢٠ الامر الذي ادى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الى (5473795) دينار ، ثم عاود إلى التحسن ليبلغ (301469000) مليون دينار عام ٢٠٢١ كما رافق ذلك تحسن بمتوسط نصيب الفرد منه إذ بلغ (7318868) دينار نتيجة لتحسن الاوضاع الصحية في معظم دول العالم واعادة تصدير النفط مما ساهم في ارتفاع اسعار منتجات هذا القطاع وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم متوسط نصيب الفرد منه , ومما سبق نلاحظ ان تغيرات مستوى الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط متوسط نصيب الفرد منه مرتبطة بتغير الواردات التي بتحسنها يرتفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي ويرتفع على أثره متوسط نصيب الفرد منه في المدة قيد الدراسة.

جدول (٢) الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمده (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	عدد السكان (نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
٢٠٠٤	53235358.7	27139585	١٩٦١٥٣٩
٢٠٠٥	73533598.6	27962968	2629677
٢٠٠٦	95587954.8	28810441	3317823
٢٠٠٧	111455813	29682080	3754986

٢٠٠٨	157026062	30577798	5135296
٢٠٠٩	130643200	31664466	4125861
٢٠١٠	162064566	32400205	5001961
٢٠١١	217327107	33088782	6567999
٢٠١٢	254225491	33725178	7538151
٢٠١٣	273587529	34304693	7975221
٢٠١٤	266332655	34819301	7648994
٢٠١٥	194680972	35212600	٥٥٢٨٧٣٠
٢٠١٦	196924142	36169123	5444537
٢٠١٧	221665709	37139519	5968459
٢٠١٨	254870185	38124182	6685263
٢٠١٩	276117000	39127900	7056780
٢٠٢٠	219774000	40150200	5473795
٢٠٢١	301469000	41190658	7318868

المصدر: وزارة التخطيط، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

ثالثاً: العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تعد المشروعات الصغيرة من أهم مصادر تشغيل الايدي العاملة وتوفير مصادر جديدة للدخل , الامر الذي يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة , كما تعد المشروعات الصغيرة من أهم آليات تحقيق تنويع مصادر الدخل , مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي بدورها تحل معظم المشاكل التي تؤثر على مسار نموها ، مثل مشكلة الفقر ومشكلة البطالة ، والتي تعتبر من أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي شغلت معظم أفكار واهتمامات الاقتصاديين وبرامجهم التي تهدف إلى النظر فيها لأنها مرتبطة بالفرد , ومن الأهداف التي تسعى إليها معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، هو فتح المجال أمام هذا النوع من المشاريع ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل تسمح لها بتقليل الضغط على المؤسسات المحلية العامة والخاصة(**عواد , ٢٠٢٠ : ٣٨١**) فضلاً عن زيادة مستوى التشغيل , مما يُسهم في التقليل من نسبة العاطلين عن العمل ومن هنا جاء الاهتمام بهكذا مشروعات من قبل معظم دول العالم لأنها لا تحتاج الى رأس مال كبير كما تم التطرق اليه انفاً , بالإضافة الى ما تحققه تلك المشروعات من زيادة الايرادات التي تستخدم في مشروعات اخرى مما يُسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه , الامر الذي يعمل على تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول ان العلاقة بين المشروعات الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هي علاقة تبادليه ذات تأثير ايجابي، فاذا توافرت مشروعات صغيرة، فان ذلك سينعكس وبشكل ايجابي في تحفيز وتعجيل وتيرة التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه فان تحقيق انجازات تنموية مستدامه سينعكس ايجاباً على قيام المزيد من المشروعات الصغيرة، وهذا يعني ان كل المتغيرين مؤثر ومتأثر بالأخر.

المحور الثالث: تحليل اثر المشروعات الصغيرة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق توصيف النموذج

لغرض اثبات او نفي فرضية البحث وتحقيق الهدف الذي يسعى اليه البحث، تم تحديد المتغير التابع والمستقل، اذ اشار المتغير المستقل الى انتاج المشروعات الصغيرة، في حين تضمن المتغير التابع للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وكما موضح في جدول (٣).

جدول (٣) المتغيرات المستخدمة

الرمز	الدلالة	التوصيف
mpc	انتاج المشروعات الصغيرة	مستقل
gdpa	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	تابع

المصدر: من عمل الباحثين

واستناداً الى ما تقدم يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات البحث من خلال اختبار العلاقة الدالية الاتية

$$Yi = a + b1X1 + ui$$

حيث يرمز (Y) الى المتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) ، اما (X1) فهي ترمز الى انتاج المشروعات الصغيرة خلال مدة البحث .

١- نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة .

الجدول (٤) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		GDPA	Mpc
With Constant	t-Statistic	-2.0918	-2.1794
	Prob.	0.2486	0.2156

		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.0018	-2.2438
	Prob.	0.9365	0.4580
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1002	-0.5781
	Prob.	0.6455	0.4632
		n0	n0

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

ويلاحظ من نتائج الجدول (٤) ان المتغير التابع غير مستقر عند المستوى الاصلي والمتغير المستقل غير مستقر عند المستوى الاصلي للبيانات ايضاً وحسب هذه النتائج ولعدم استقرار متغيرات البحث عند المستوى الاصلي سيتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (٥).

الجدول (٥) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		d(GDPA)	d(mpc)
With Constant	t-Statistic	-2.9458	-4.1346
	Prob.	0.0456	0.0017
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4087	-4.1198
	Prob.	0.0589	0.0095
		*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0043	-4.1510
	Prob.	0.0032	0.0001
		***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

من نتائج الجدول (٥) يلاحظ بان المتغير المستقل والمتغير التابع اصبحا مستقرين عند استخدام الفرق الاول للمتغيرات وحسب اختبار فليبس بيرون ، واستناداً الى ما تم التوصل اليه من استقرار للمتغيرات سيتم استخدام انموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة , وذلك لان المتغيرات قد استقرت عند اخذ الفرق الاول .

٢- نتائج اثر المشروعات الصغيرة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

أ- التقدير الاولي لنموذج ARDL

يظهر الجدول (٦) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL لقياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي gdpa في العراق .

الجدول (٦) نتائج التقدير الاولي لنموذج لقياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Dependent Variable: gdpa **Method: ARDL** **Selected Model: ARDL(2, 0)**				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPA(-1)	1.532521	0.105057	14.58746	0.0000
GDPA(-2)	-0.615062	0.094709	-6.49423	0.0000
MPC	9.93E-05	3.72E-05	2.669039	0.0097
C	269677.8	96811.21	2.785605	0.0071
R-squared	0.983050	Mean dependent var		5510095.
Adjusted R-squared	0.982230	S.D. dependent var		1670488.
S.E. of regression	222683.5	Akaike info criterion		27.52358
Sum squared resid	3.07E+12	Schwarz criterion		27.65629
Log likelihood	-904.2782	Hannan-Quinn criter.		27.57602
Durbin-Watson stat	2.114803			

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدر الثاني عشر

من نتائج الجدول (٦) والشكل (١) تبين أن أنموذج ARDL المناسب هو (٢ ، ٠) لقياس العلاقة بين المشاريع الصغيرة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق ، كما تبين من نتائج الجدول اعلاه أن قيمة معامل التحديد (R^2) كانت (٩٨٪) مما يعطي

الانموذج القوة التفسيرية التي تبين أن المتغير المستقل يوضح التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة (٩٨٪) والنسبة المتبقية (٢٪) , ترجع إلى تأثير المتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في النموذج , ويتبين من النتائج ان قيمة (إحصائية Durbin-Watson) بلغت حوالي (٢) وتشير هذه القيمة إلى أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التلقائي .

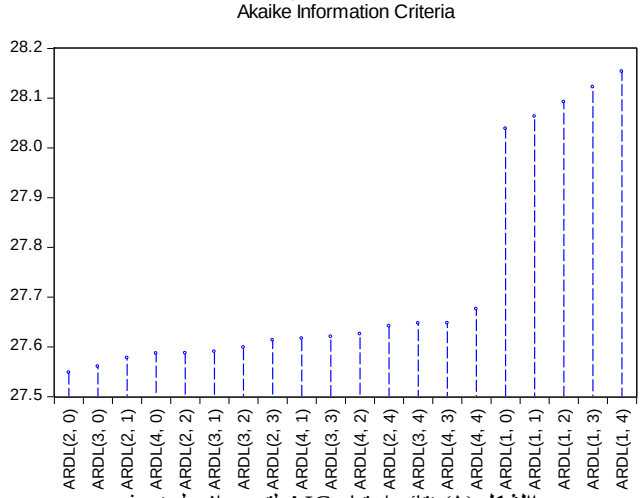

االشكل (١) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

ب- إختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL Bounds

يُسمى اختبار العلاقة التكاملية والتوازنية في الأجل الطويل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL باختبار الحدود ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر المحتسبة التي تقارن مع الحدّين الأعلى والأدنى والموزعة ضمن مستويات احتمالية مختلفة وكما هو موضح في الجدول (٧) الآتي:

الجدول (٧) اختبار نتائج اختبارات الحدود لقياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.205390	١
	Critical Value Bounds	
Significance	I_0 Bound	I_1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

تشير نتائج الجدول (٧) بأن قيمة إحصائية فيشر المحتسبة قد بلغت (5.205390) وهي أكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (١٠٪) وهذا يفسر قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم والتي تفترض وجود علاقة تكامل مشترك توازنية بين متغيرات البحث .

ت- أنموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

يوضح الجدول (8) النتائج التقديرية طويلة الاجل وقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL لقياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكما هو موضح ادناه :

الجدول (٨) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق

`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPA(-1))	0.615062	0.094709	6.494237	0.0000
D(MPC)	0.000099	0.000037	2.669039	0.0097
CointEq(-1)	-0.082541	0.023832	-3.463492	0.0010
Cointeq = GDPA - (0.0012*MPC + 3267195.6452)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MPc	0.001203	0.000305	3.944945	0.0002
c	3267195.645199	660179.490317	4.948951	0.0000

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

من نتائج الجدول اعلاه نجد الاتي :

- ان معلمة تصحيح الخطأ تشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المشروعات الصغيرة الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث ، وان معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%) ، وهذا يشير الى ان المعلمة تستطيع العودة الى التوزان خلال (0.08-) من الزمن .
- اظهرت نتائج الاستجابة طويلة الاجل الى وجود اثر ايجابي معنوي عند مستوى معنوية (١٪) بين المشروعات الصغيرة ومتوسط نصيب الفرد في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) , اي ان المشروعات الصغيرة عملت الى حد كبير في زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

ث- اختبار جودة نموذج ARDL

يوضح الجدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لقياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق كما يلي:

جدول (٩) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.626388	Prob. F(2,60)	0.5380
Obs*R-squared	1.349869	Prob. Chi-Square(2)	0.5092
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.017457	Prob. F(1,63)	0.3170
Obs*R-squared	1.033073	Prob. Chi-Square(1)	0.3094

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

اظهرت نتائج الجدول (٩) ان الانموذج المقدر لايعاني من مشكلة ارتباط ذاتي كما تشير النتائج الى خلو الانموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس للبيانات، وذلك لان قيم الاختبارات تشير الى عدم امكانية رفض فرضية العدم.

اولاً: ألاستنتاجات

١- اظهرت نتائج الجانب الكمي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المشروعات الصغيرة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال مدة البحث وهذا ينطبق وفرضية البحث.
٢- تمثل المشروعات الصغيرة اداة تنموية فعالة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي، وتتسم بسهولة التأسيس لعدم حاجة تلك المشروعات الى تكنولوجيا متطورة، بالإضافة الى قدرتها على الانتاج في مختلف مجالات التنمية.
٣- ان عدد المشروعات الصغيرة قد ازداد خلال مدة الدراسة، وهذا يثبت اهمية هكذا مشاريع لدعم عملية التنمية الاقتصادية، لما لهذه المشاريع من اهمية تُسهم في تقليل معدل البطالة ونسبة الفقر وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
٤- ان المشروعات الصغيرة هي الأكثر ملاءمة للبيئة الاقتصادية، بسبب انخفاض تكلفة رأس المال المطلوب لهكذا مشروعات وهذا الامر يتناسب مع ندرة رأس المال.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة الاستمرار في تقديم قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة من قبل الحكومة، ومنح اصحاب هذه المشروعات اعفاءات من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين على اقامة المشروعات الصغيرة في العراق لما لها من اهمية في دعم عملية التنمية المستدامة.
٢- ضرورة سن القوانين والتعليمات التي تعظم دور المشروعات الصغيرة، على الرغم مما حققته من نسب الا اننا نطمح بالمزيد لغرض دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.
٣- الاستمرار في العمل على زيادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة التي دعت اليها استراتيجيات التنمية الوطنية، والتأكيد على أن المرحلة القادمة تستدعي العمل الجاد باتجاه التكامل الاقتصادي من اجل الاستفادة من ثمار التقدم العلمي لتحقيق التنمية المستدامة.
٤- العمل على اجراء دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات الصغيرة قبل تأسيسها للكشف عن مقومات النجاح واسباب الفشل، وارشاد المستثمرين لاختيار المشروعات التي تتناسب مع الواقع وتحقق شروط الجدوى الاقتصادية، وتقديم دورات تدريبيه مجانية للشباب حول كيفية بدء المشروع صغير من خلال مراكز التدريب التابعة للدولة، كون هذا الاجراء سيقلل من الخسائر ويسرع من عملية تحقيق التنمية المستدامة.
٥- ضرورة الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة من خلال حماية منتجاتها من الانحراف التجاري ويتم ذلك بتشريع القوانين الضامنة للنهوض بالمنتجات المحلية، وفرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة، واخضاع جميع منتجات المشروعات الصغيرة للرقابة وضمان جوده المنتج.

المصادر

1- **Abd**, Muhannad Khamis, (2018) **The role of small projects in the Iraqi economy after 2003, reality and challenges**, **University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science** , Volume (8) , Number (3) : 245-268 .
2- **Abdel-Hakim**, Safaa El-Din Mohamed, (2005) **Human rights in economic development and their international protection**, Al-Halabi Publications, first edition, Lebanon.
3- **Abu Al-Nasr**, Medhat & **Yasmine**, Medhat Mohamed, (2017) **sustainable development (concept - dimensions - indicators)**, Arab Group for Training and Publishing.
4- **Al-Baridi**, Abdullah bin Abdul-Rahman, (2015) **sustainable development, an integrated approach to sustainability concepts and applications**, Obeikan Printing and Publishing, first edition, Riyadh.
5- **Al-Naimi**, Muntaha Ahmed, (2005) **The role of sustainable tourism natural reserves, with a focus on Iraq**, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue (4).
6- **Al-Najafi**, Salem Tawfiq & **Al-Cha**labi, Iyad Bashir, (2003) **Environment and Sustainable Development - Contemporary Economic Approaches**, Tanmiat Al-Rafidain Journal, Al-Majad 37, No. 25.
7- **Assaf**, Nizar Diab & **Shehab**, Maha Khaled, (2018) **The reality of sustainable development and the requirements for achieving it in Iraq**, **University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science** , Volume (8) , Number (3) : 263-290 .
8- **Awad** , Khalid Rokan **Et al** , (2021) **The Effect of Economic Globalization Indicators on the Human Development Index: A Case Study of Iraq for the Period (2004-2019)** ,Journa Psychology & Education 58(2) .
9- **Awad**, Khalid Rokan , **Et al** , (2019) **The relationship between public investment and private investment in Iraq and its impact on the gross domestic product for the period (2004-2018)**, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, Number 34.
10- **Awad**, Khalid Rokan , **Et al**, (2020) **Analysis of the impact of foreign direct investment on revitalizing small projects in Iraq for the period (2004-2018)**, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue 52
11- **Awad**, Khalid Rokan, (2017) **The importance of the small projects sector in the Iraqi economy for the period (2003-2012)**, Gaza University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 25, Number 2.
12- **Hashim**, Hanan Abdul Khader, (2011) **The reality and requirements of sustainable development in Iraq, the legacy of the past and the necessities of the future**, Journal of the Kufa Studies Center, Vol. (1), No. 21.
13- **Hassan**, Zahraa Muhammad, (2018), **small industrial projects in Iraq and ways to promote them for the period (2000-2012)**, Dinars Magazine, Volume (7), Number (13).
14- **Iskandar**, Zahraa Jarallah Hamo, (2021) **The role of green finance in achieving financial sustainability, an analytical study of the opinions of a sample of workers in the Ceyhan and Mosul Bank for Development and Investment in Nineveh Governorate**, **University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science** , Volume (11) , Number (1) : 92-121 .
15- **Jabr**, Shatha Abdel-Hussein, & **Hassan**, Anwar Mustafa, (2019) **The role of government loans in the development of small projects, an analytical study in small projects in Iraq**, Journal of the City of Science College, Volume (11), Issue (2).
16- **Jelena** , Ivovic , (2011) **New product as a factor of increasing the innovation of small and medium Enterprises** , Journal of Engineering studies and Research . Volume , 17 , No. 4 .
17- **Laila**, Abu Al-Hija'a (2001) **Sustainable Development and Environment System**, National Information Center, Jordan.
18- **Qaddumi**, Thaer, (2012), **Transforming small projects in Jordan (obstacles and challenges)**, Gulf University Journal, Volume (4) Jordan.
19- **Rahnama** . Afshin Et al , (2011) **The Role Industrial incentives of small and medium industries** , international Journal business Administration . Vol. 2 . No.4 .
20- **Samaqah B**, Ayoub Anwar, (2006) **Environment and Sustainable Development - Analysis of the relationship between the environment and sustainable development, with special reference to Erbil Governorate**, Al-Tafseer Press for Publication and Advertising, first edition, Erbil.
21- **Shah** , Anwar Ali **Et al** , (2012) **Impact of SME on employment in Textile industry of Pakistan** , Asian Social science , Vol. 8 , No. 4 .
22- **Youssef**, Mohamed Mahmoud, (2021) **The Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Sustainable Development (Analysis of Pioneering Arab Regional Experiences)**, International Journal of Economic Studies, Volume (4), Issue (14), Berlin.